الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-15

الحياة
ELHAYATONLINE

مقري .. بن رينة .. جاب الله .. بلعيد .. جيلالي سفيان وآخرين

13 حزبا سياسيا يرفع مراسلة عاجلة لشرفي...

هذه هي مطالب الأحزاب

رفع 13 حزبا سياسيا، مراسلة عاجلة لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، مطالبين بضرورة إعادة النظر في أحكام المادة 318 من القانون العضوي للانتخابات، وما تضمنته من شروط وصفتها الأحزاب السياسية بـ«التعجيزية"، خاصة ما تعلق باشتراط جمع 800 ألف توقيع.

سلمى ساسي

» وطالبت الأحزاب المعنية، بإعفاء الأحزاب التي جمعت التوقيعات خلال التشريعيات السابقة أو على الأقل الممثلة في البرلمان من جمع التوقيعات، كما دعت إلى تسقيف عدد التوقيعات وطنيا كما جرى في التشريعيات عند 25 ألف توقيع على مستوى 25 ولاية وحد أدنى بـ300 توقيع عن كل ولاية، معتبرة أنّ فرض على الأحزاب والقوائم الحرة عددا من التوقيعات غير عقلاني، ولا يساعد على المشاركة بفاعلية في المحليات.

ودعت الأحزاب السياسية إلى ضرورة ضبط وتوحيد الفهم بخصوص المادة 200، لا سيما في البند الذي يتضمن شبهة المال الفاسد وملاحظة التقرير الأمني والذي يجب أن يخضع لحكم قضائي، وفق مقترح الأحزاب.

كما شدّد الموقعون على ضرورة تمديد آجال إيداع التوقيعات إلى 10 أيام أخرى، نظرا لعدم توفر استمارات الاكتتاب لدى المندوبيات البلدية والتنسيقيات الولائية.

وترى مختلف الأحزاب والتشكيلات السياسية التي أعلنت نيتها في دخول سباق الاستحقاقات المحلية، أنّ أحكام المادة 318 من القانون العضوي للانتخابات "مجحفة" ولا تعطي فرصة للأحزاب الصغيرة في دخول الانتخابات المحلية المقبلة المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل.

وفي هذا الصدد، أكّدت تشكيلة عبد الرزاق مقري السياسية، أنّ المادة 318 من قانون الانتخابات، تتضمن تعقيدات بخصوص جمع التوقيعات بالنسبة للأحزاب السياسية، خاصة أنّ المادة تشترط أن يجمع الحزب الذي يقرّر المشاركة في كل الولايات والبلديات عددا خياليا من التوقيعات، يصل معدله إلى 800 ألف استمارة توقيع، في الوقت الذي نص القانون على جمع 50 .ألف توقيع للانتخابات الرئاسية و25 ألف توقيع كحالة استثنائية للانتخابات التشريعية مع تنافس الأحزاب على الاوعية المشاركة، وفقا لما ورد في بيان المكتب السياسية لحركة مجتمع السلم.

وترى حركة مجتمع السلم، أنّ اشتراط جمع عدد كبير من استمارات الترشح قد يؤثر كثيرا على العملية الانتخابية، خاصة أنّ عددا كبيرا من الأحزاب لا يمكنهم جمع هذا القدر من التوقيعات لدخول غمار الانتخابات المحلية المقبلة.

ويرى حزب جبهة العدالة والتنمية، أنّ اشتراط 800 ألف توقيع فردي لدخول سباق المحليات في المجالس الشعبية والولائية، يعد بمثابة عقبة وضعت في وجه الأحزاب السياسية، حسبهم.

للإشارة، إنّ المراسلة العاجلة رفعها 13 حزبا سياسيا من بينهم جبهة العدالة والتنمية، حركة مجتمع السلم، فجر جديد، جيل جديد، صوت الشعب، طلائع الحريات، الجبهة الوطنية الجزائرية، البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، الحرية والعدالة، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة وجبهة النضال الوطني.◆

النصر
جريدة الجزائرية وطنية

نائب رئيس حركة البناء الوطني أحمد الدان للنصر

فتحنا قوائم المحليات أمام كل النخب والشرائح

☐ المرحلة الحالية تحتاج إلى تماسك الجبهة الداخلية و شرعية المؤسسات

أكد نائب رئيس حركة البناء الوطني، أحمد الدان ، أمس، أن حزبه، فتح المجال أمام المواطنين الراغبين في الترشح في قوائم حركة البناء عبر الوطن، وأضاف أن الحركة تتحرك الآن في ثلاثة مسارات وهي التحضير التنظيمي والتقني للعملية الانتخابية وتوسيع مساحة الترشيحات، بالإضافة إلى التنسيق مع الأحزاب السياسية ، كما توقع تحسنا في نتائج الحركة في الانتخابات المحلية المقبلة، ومن جهة أخرى، أشار إلى صعوبة المرحلة الحالية والتي تحتاج إلى تماسك الجبهة الداخلية وإلى شرعية المؤسسات، ويرى أن التوجه بعد الانتخابات المحلية سيكون إلى محورين، وهما تنويع الأداء الاقتصادي، و تثبيت محورية الجزائر في المنطقة الإقليمية.

♦ النصر: كيف تقيّمون مسار التحضير لخوض غمار الانتخابات المحلية المقبلة على مستوى الحركة؟

أحمد الدان: الانتخابات المحلية، بالنسبة لحركة البناء الوطني هي الخطوة الأخيرة في استكمال المسار الدستوري، وأن هذه الانتخابات بالنسبة إلينا ولجميع شركائنا، أصحاب المسار الدستوري، تأخذ حيزا هاما على المستوى السياسي وخاصة في هذه المرحلة الصعبة والتي تحتاج إلى شيئين أساسيين، وهما تماسك الجبهة الداخلية وإلى شرعية المؤسسات، ومن هنا نحن حرصنا أن نجسد مقولة أن حركة البناء الوطني، هي حزب شعب وليست حزب نخبة أو حزب مناضلين، ففتحنا القوائم في التشريعيات لمشاركة الشعب الجزائري بكل إطاراته واليوم نكمل هذا المسار بفتح قوائمنا أمام كل النخب والشرائح والفئات من حزبنا ومن غير حزبنا، من توجهنا الفكري أو من غير توجهنا الفكري و الذي يربطنا بهم فقط، شيئان اثنان، أولا المسار الوطني والثوابت الوطنية والشيء الثاني هو الابتعاد عن منظومة الفساد التي كانت آثارها السلبية كثيرة.

والآن نحن نتحرك في ثلاثة مسارات، نتحرك في مسار التحضير التنظيمي والتقني للعملية الانتخابية، ولدينا هيئة انتخابية يرأسها الأستاذ عبد الوهاب قلعي وتوجد هيئات ولائية وبلدية عبر الوطن ، وهناك مسار ثاني نشتغل عليه وهو مسار توسيع مساحة الترشحات ولذلك فتحنا مداوماتنا ومقراتنا ونتلقى الطلبات حتى عبر الأنترنيت، وهناك لجان تدرس هذه الملفات و تهيكلها و تؤطرها وتعطيها الصيغة القانونية للدخول للمنافسة، من خلال لجان الترشيحات الموجودة في

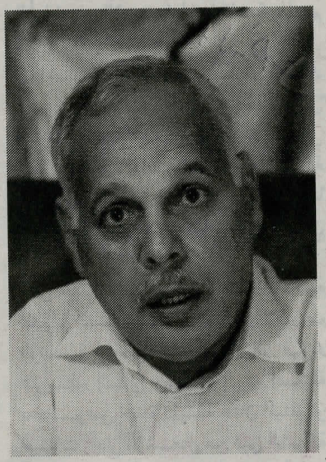

كل البلديات والولايات، سواء بالنسبة للمجالس الولائية أو المجالس البلدية ونعمل على الدخول في كل المساحة الانتخابية الوطنية.

والمسار الثالث هو التنسيق مع الأحزاب، فنحن نثمن الخطوات التي بذلتها الأحزاب السياسية في التحضير للعملية الانتخابية، حيث تنسق هذه الأحزاب من أجل التواصل مع رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، لأننا سجلنا في الانتخابات التشريعية ثغرات كثيرة والتنسيق مع الأحزاب من أجل التواصل مع السلطة الوطنية للانتخابات ومع السيد محمد شرفي من أجل مراجعة بعض المواد المعرقلة للعملية الانتخابية، سواء ما تعلق بالتوقيعات والتحالفات، لأن الاشتراطات في التحالفات بأن تكون وطنية وغيرها، سيعرقل الكثير من التحالفات المحلية، ونحن حريصون على تحرير الفعل الانتخابي من كل القيود .

النصر: كيف تتوقعون نتائج الحزب في الاستحقاق المقبل ؟

أحمد الدان: نحن نتوقع أن الانتخابات تتحسن، اليوم نأمل أن تكون المحليات أحسن، وحركتنا مؤمنة بمنطق المشاركة ولذلك لسنا منزعجين كثيرا ونسعى لبذل كل الجهد ونحترم اختيار الشعب ، وهناك تحسنات حتى على مستوى النتائج ونتوقع أن تتحسن نتائج الحركة في الانتخابات المحلية المقبلة .

♦ النصر: كيف تقرأون التحديات القائمة الآن و كيف سيكون التوجه بعد المحليات في رأيكم ؟

أحمد الدان: الجزائر يجب أن تعتمد على نفسها وعلى شعبها وتعتمد على إزالة أي توترات داخلية ونعتقد أن هبة التضامن الوطني عبرت على حضور شعبي كبير ووعي شعبي كبير والآن نحن أمام تحدي ، تآمر فرنسي صهيوني، ضد استقرار المنطقة بأكملها ، هم يريدون العبور إلى إفريقيا وتفكيك القوى الكبرى، والجزائر الآن أصبحت قوة محورية سواء على مستوى علاقاتها الخارجية المتنوعة، كما أن الجزائر لديها جيش متماسك مع شعبه ومحبوب من شعبه، كما أن الجزائر صححت أخطاءها الماضية.

والأشقاء في المغرب يخطئون كثيرا عندما يجلبون السرطان الإسرائيلي إلى المنطقة ويخطئون كثيرا عندما يقننون تجارة المخدرات بقانون يحمي زراعتها وتسويقها و غيرها ويخطئون كثيرا عندما يريدون التدخل في شؤون الجزائر والدعوة إلى انفصال منطقة عن الوطن ولكن نعتقد أنهم مستخدمون فقط من أطراف أخرى، تلك الأطراف لها عين على البحر البيض المتوسط و عين على إفريقيا ، واعتقد أن الجزائر بعد استكمالها للمسار الدستوري، قادرة على مقاومة هذه الهزات، وتجاوز التحديات الحاصلة الآن.

وسيكون التوجه بعد الانتخابات المحلية إلى محورين وهما تنويع الأداء الاقتصادي، لأن الإشكال التنموي هو الإشكال الحقيقي الذي يفرض نفسه والزاوية الثانية هي تثبيت محورية الجزائر في المنطقة الإقليمية سواء ، البحر المتوسط أو شمال إفريقيا .

مراد - ح

اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية

شروط وآليات جديدة لضبط الهيئة الناخبة النهائية

تختتم اليوم الأربعاء المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، استعدادا للانتخابات المحلية المزمع إجراؤها بتاريخ 27 نوفمبر القادم، على أن تنطلق غدا الخميس مرحلة الاعتراضات والطعون على التسجيل والشطب، ليكون آخر يوم لإيداع ملفات الترشح يوم الخميس 7 أكتوبر الداخل. في السياق ذاته، وجه محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعليمة إلى المندوبيات الولائية، تتعلق بالمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، وتهدف التعليمة إلى توضيح وشرح الإجراءات العملية لتطبيق قانون الانتخابات، خاصة في شقه المتعلق بعملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية مع تحديد الآجال المتعلقة بالاعتراضات والطعون القضائية والبت فيها. وذكر شرفي الامتدادات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن آخر يوم لاختتام مراجعة القوائم الانتخابية، بناء على المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية، الذي حدد المراجعة الاستثنائية بـ10 أيام، حيث تختتم اليوم الأربعاء، مضيفا أن تشكيلة اللجنة البلدية المكلفة بمراجعة القوائم الانتخابية تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية وتتشكل من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا رئيسا و3 مواطنين من البلدية تختارهم المندوبية الولائية للسلطة المستقلة من بين الناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية، على أن توضع تحت تصرف ورقابة اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، أمانة دائمة يديرها موظف بلدي يتمتع بالخبرة والكفاءة والحياد. وبخصوص فترة وآجال الاعتراضات والطعون في القوائم الانتخابية، أشار شرفي إلى المواد 66 و67 و68 من قانون الانتخابات، مضيفا أنه يمكن لكل مواطن أغفل تسجيله في قائمة انتخابية أن يقدم تظلمه إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية. كما لكل مواطن مسجل في إحدى قوائم الدائرة الانتخابية حق تقديم اعتراض معلل لشطب شخص مسجل بغير حق أو لتسجيل شخص مغفل في الدائرة نفسها. وتحال هذه الاعتراضات على اللجنة في أجل 5 أيام من تاريخ تعليق إعلان اختتام فترة المراجعة الاستثنائية، أي ابتداء من يوم الخميس 16 سبتمبر وتختتم يوم الاثنين 20 سبتمبر. أما الأجل المخصص للبت في الاعتراض من طرف اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، فتبت اللجنة، بقرار في أجل أقصاه 3 أيام من تاريخ إيداع الاعتراض، على أن يكون آخر أجل يوم الخميس 23 سبتمبر، مضيفا أن الأجل المخصص لتبليغ قرار اللجنة، يجب على رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، تبليغ قرار اللجنة في ظرف 3 أيام كاملة إلى الأطراف المعنية، بكل وسيلة قانونية، ويكون آخر أكل يوم الثلاثاء 28 سبتمبر. أما الآجال المخصصة لتقديم الطعون القضائية والبت فيها، أكد تعليمة محمد شرفي، أن أجل تقديم الطعن القضائي، فيمكن الأطراف المعنية تسجيله على مستوى المحكمة التابعة للنظام العادي المختصة إقليميا في ظرف 5 أيام كاملة من تاريخ تبليغ قرار اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية وآخر أجل يوم الأحد 3 أكتوبر، وفي حالة عدم التبليغ، يمكن تسجيل الطعن 8 أيام كاملة، من تاريخ الاعتراض. وللفصل في الطعن القضائي، تبث المحكمة التابعة للنظام العادي المختصة إقليميا، في ظرف 5 أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن لدى أمانة ضبط المحكمة، وآخر أجل يوم الأحد 10 أكتوبر، ويكون حكم المحكمة غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن. وحدد محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تاريخ تحديد ومعرفة الهيئة الانتخابية الوطنية النهائية، ويتعلق الأمر بتاريخ 10 أكتوبر وذلك مباشرة بعد اختتام الفصل في الطعون على مستوى المحاكم التابعة للنظام العادي المختصة إقليميا في القضايا المتعلقة بالشطب من القائمة الانتخابية و/ أو التسجيل في القائمة الانتخابية.

عبد الله نادور

يضم جيل جديد، طلائع الحريات، الفجر الجديد و"اتحاد القوى"

تحالف انتخابي "رباعي" لخوض المحليات المقبلة

شرع كل من حزب جيل جديد والفجر الجديد وطلائع الحريات، بالاضافة لحزب اتحاد القوى الديمقراطية، في عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات، بهدف الوصول إلى أرضية تمكن الأحزاب الأربعة من دخول الانتخابات المحلية ليوم 27 نوفمبر القادم ضمن قوائم موحدة. وفي ذات السياق، أكد القيادي المكلف بالإعلام في حزب جيل جديد، حبيب براهمية، أن الأحزاب الثلاثة شرعت مؤخرا في عقد عدة لقاءات بين قيادات الأحزاب، يهدف بحث كل السبل والآليات للتوصل إلى اتفاق يتيح للتشكيلات السياسية خوض غمار المحليات القادمة ضمن قائمة موحدة. فيما أكد براهمية أن جيل جديد يحضر حاليا لعقد لقاء المجلس الوطني السبت القادم، لاتخاذ الموقف النهائي بخصوص المشاركة ومن عدمها في الاستحقاقات القادمة. وتعتزم هذه الأحزاب الثلاثة دخول معركة المحليات القادمة، بقوائم موحدة، سعيا منها لتجاوز نكسة التشريعيات الماضية، بعد خرج حزب طلائع الحريات بخفي حنين ولم يحصل على أي مقعد، فيما حصل كل من الفجر الجديد وجيل جديد على مقعد لكل حزب، الأمر الذي اعتبر انتكاسة كبيرة لهذه الأحزاب، خاصة وأن البعض منها تمكن من جمع التوقيعات المطلوبة قانونا بشق الأنفس، وبعد التمديد الذي أقره حينها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي. كما تأتي لخطوة هذه الأحزاب في ظل الشروط المفروضة في القانون العضوي للانتخابات التي تشترط 35 توقيعا عن كل مقعد في الدائرة الانتخابية وهو هاجس يؤرق معظم التشكيلات السياسية بما فيها الكبرى التي انتقدت سقف التوقيعات الذي يصل إلى 800 ألف استمارة اكتتاب لتوقيعات فردية لضمان دخول الانتخابات المحلية في جميع الدوائر الانتخابية. كما أن ما يسهل عملية التحالف عدم اشتراط وجود ترتيب مسبق بين المرشحين؛ حيث لا يمثل ترتيب المرشحين أي أشكال في سياق التحالف، بقدر ما سيسهل ويخفف من عبء عملية جمع التوقيعات التي يفرضها القانون الانتخابي على الأحزاب والمستقلين، بمعدل 35 توقيعا عن كل مقعد في المجلس البلدي أو الولائي قيد المنافسة. للتذكير، فإن قانون الانتخابات يتيح مشاركة الأحزاب ضمن تحالفات وقوائم انتخابية موحدة، شريطة أن تكون التزكية المودعة لدى المندوبيات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، موقعة من طرف قيادات الأحزاب المعنية بالتحالف.

عبد الله نادور

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

DIFFICULTÉS DANS LA COLLECTE DES SIGNATURES

Les partis interpellent Charfi

LES FORMULAIRES de souscription individuelle des candidats se font rares dans nombre de wilayas du pays.

■ MOHAMED OUANEZAR

Les partis politiques, dont les instances nationales ont entériné la participation aux prochaines élections locales, semblent buter sur bon nombre d'obstacles importants. Ils viennent de réclamer le prolongement de la période de l'opération de collecte des signatures pour les élections locales du 27 novembre prochain. « Nous proposons de proroger les délais de dépôt des signatures de 10 jours supplémentaires, en raison du manque de bulletins de souscription auprès des délégations municipales et des coordinations de wilayas », affirme-t-on. Engagés de plein-pied, depuis quelques jours, dans l'opération de collecte des signatures nécessaires pour la validation des candidatures de leurs formations respectives, ils dénoncent les conditions afférentes à cette opération, qu'ils jugent « handicapantes ». Dans un communiqué collectif, paraphé par près d'une quinzaine de partis politiques et adressé au président de l'Autorité nationale indépendante des élections, Anie, il est fait état de quelques préoccupations et réclamations au sujet de certaines dispositions émises par cette autorité de régulation. A priori, les partis politiques, signataires de la correspondance adressée à Charfi, dénoncent certaines dispositions légales, notamment pour ce qui est du seuil des signatures imposé par la loi. À ce titre, ils proposent que « les partis politiques qui ont déjà collecté des signatures lors des dernières législatives, ou qui sont représentés au sein du Parlement soient exemptés de cette opération... ou encore de plafonner le nombre de signatures au niveau national à 25 000 au niveau de 25 wilayas et un minimum de 300 signatures pour chacune d'entre elles, comme cela a été d'usage lors des dernières législatives ». Ils estiment, à ce sujet, que le seuil actuel des signatures imposées « est irrationnel et ne contribue pas à une participation réelle des forces politiques à ces élections locales ». Les auteurs de la correspondance mettent en avant, également, des incompréhensions vis-à-vis des dispositions légales. Ils s'interrogent au sujet de l'envergure de ces alliances, « si elles sont nationales ou locales ? La loi ne précise pas si elles doivent intervenir au niveau national ou au plan local ? ». Les partis politiques signataires de cette correspondance proposent « des alliances nationales et locales sous la recommandation des chefs des partis alliés, que ce soit au départ ou à la fin de la collecte des signatures, tout en s'assurant que chaque parti bénéficie du pourcentage obtenu par l'alliance lors de l'élection ». À ce sujet, certains partis ont déjà entamé des pourparlers, afin de conclure des alliances conjoncturelles, en amont et en aval de l'opération électorale, allant de la collecte des signatures, du dépôt des dossiers de candidatures au contrôle de l'opération des élections. Fait saillant dans cette missive adressée au président de l'Anie, « les formulaires de souscription individuelle des candidats se font rares dans nombre de wilayas du pays », affirme-t-on dans cette correspondance. Les appréhensions des partis qui ont annoncé leur participation aux élections locales du27 novembre, s'étendent aux fameux rapports sécuritaires fournis au sujet de soupçons de financement frauduleux et autres, les signataires du document proposent que « ces rapports soient soumis à la justice ou faire l'objet d'une décision de justice ». Plusieurs chefs de file de partis politiques lancés dans cette nouvelle course électorale, dont le président du FAN, Benabdesselam, ont également mis en relief certaines difficultés liées à cet exercice. « L'opération sera plus difficile qu'elle ne l'a été lors des élections législatives, pour des raisons objectives », a-t-il affirmé il y a à peine quelques jours. Il y a lieu de signaler que les partis politiques signataires de cette correspondance sont le MSP, Fadjr El Jadid, Jil Jadid, Sawt Echaâb, Talai El Hourriyet, El Bina, le Front pour la justice et le développement, El Houria Wal Adala, Ennahdha, El Moustaqbel, le Front de la bonne gouvernance et le FNA.

M.O.

Charfi, président de l'Anie

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

Le RCD sur les traces du FFS ?

Tous les partis politiques, toutes tendances confondues, ont décidé de participer aux élections locales du 27 novembre prochain. Il ne reste que le RCD qui doit trancher ce vendredi à l'occasion d'une réunion de son conseil national.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Contrairement aux élections législatives du 12 juin dernier, boycottées par tous les partis de la mouvance démocratique, les élections locales du 27 novembre prochain, pour leur particularité, mobilisent toute la classe politique. En plus des partis qui, traditionnellement, participent quels que soient le contexte et les conditions comme le FLN, le RND, le MSP…, des partis de l'opposition qui ont boudé les trois derniers scrutins (la présidentielle du 12 décembre 2019, le référendum sur la révision constitutionnelle du 1er novembre 2020 et les législatives du 12 juin 2021) ont décidé d'investir l'arène. Il s'agit du Parti des travailleurs (PT) et du FFS qui a qualifié sa décision de «stratégique» qui vise à barrer la route aux aventuriers, à préserver l'unité nationale et éviter l'isolement de la Kabylie qui a, elle aussi, boycotté les trois derniers rendez-vous électoraux.

Le FFS s'est dit conscient des entraves et que les conditions d'un scrutin libre et transparent ne sont pas réunies, mais a expliqué que les enjeux liés à la préservation de l'unité nationale et de la cohésion sociale ont dicté sa position favorable.

Il ne reste qu'à connaître la position finale du RCD qui sera arrêtée ce vendredi à l'occasion d'une réunion de son conseil national. La position de ce parti est fortement attendue par les observateurs, en raison de son poids en Kabylie, lui qui, d'habitude, rafle une bonne partie des APC, notamment dans les wilayas de Tizi-Ouzou et de Béjaïa.

nent au sein des assemblées locales (APC et APW).

14 partis interpellent Charfi

Les partis ont déjà entamé l'opération de collecte de signatures des citoyens pour parrainer leurs listes de candidature. Mais l'opération n'est pas de tout repos.

Vu la complexité de la tâche, 14 partis politiques ont adressé une requête au président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, à propos de la collecte des signatures et des alliances entre les partis «afin de baliser le terrain à une participation effective des partis et des listes indépendantes aux élections locales, qui interviennent dans un contexte sanitaire instable et une conjoncture politique où le phénomène de l'abstention prend de l'ampleur».

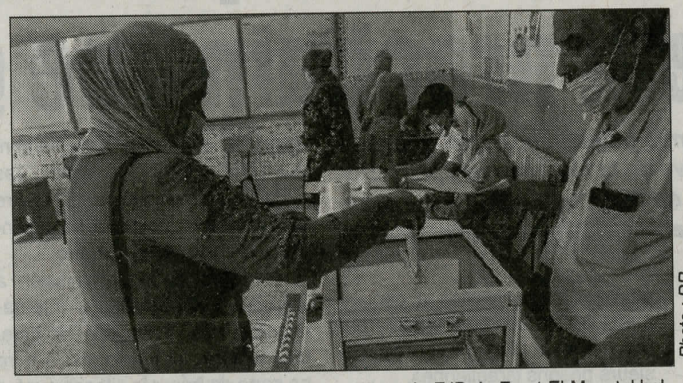

Photo : DR

Parmi les signataires de la requête qui proposent des «mesures urgentes» figurent le MSP, Jil Jadid, Talaie El Hourriyet, le mouvement El Binaa, le FJD, le Front El Moustakbal, le FMN et le FNA. Rappelant que le code électoral exige des partis politiques et des listes indépendantes voulant participer dans l'ensemble des 1 541 communes et des 58 wilayas, de réunir 800 000 signatures, exigence qualifiée d'«illogique», les 14 partis demandent d'exempter de cette condition les partis ayant collecté les signatures lors des dernières législatives ou du moins ceux qui sont représentés au sein de l'APN.

À défaut, ils proposent le plafonnement du nombre des signatures et le ramener au même niveau que lors des législatives, à savoir 25 000 signatures au niveau d'au moins 25 wilayas, à raison d'un minimum de 300 signatures dans chaque wilaya.

À propos des alliances, les signataires demandent à ce que celles-ci soient autorisées au niveau national et au niveau local après cautionnement des responsables des partis concernés.

Ils demandent, à la fin de leur requête, une audience avec le président de l'Anie afin d'expliquer davantage leurs propositions.

K. A.

Le RCD est devant un choix difficile d'où le FFS est sorti en décidant de participer. Le boycott signerait la sortie du parti de la vie institutionnelle. Les mêmes raisons qui ont poussé le FFS à participer sont également valables pour le RCD. D'où les prévisions qui penchent plutôt pour la participation. En tout cas, la position finale sera connue dans moins de 72 heures.

De leur côté, les partis islamistes ont tous décidé de se mettre dans le bain électoral, malgré quelques réserves exprimées particulièrement par le MSP.

Les partis du pouvoir, à savoir le RND et le FLN, qui traversent une grave crise organique, se préparent aux rendez-vous du 27 novembre avec l'ambition de préserver la majorité des sièges qu'ils détien-

Le Soir D'ALGERIE